النص الصوتي: أصول النظرية اللغوية

الدكتورة: دليلة مزوز

قسم الآداب واللغة العربية

كلية الآداب واللغات

جامعة بسكرة– الجزائر

تقديم:

ارتكز علماء اللغة قديما و حديثا على مستويات لغوية أساسها: المستوى الصوتي الذي ترتد إليه كثير من أحكام النحو، ذلك أن اللغة لا يمكن أن يستقيم التواصل بها ما لم تمتثل للضوابط الصوتية (النطقية) التي تتحكم في طرائق التكلم و عملياته الفزيولوجية؛ إذ لا تداول لساني بوجود تنافر في الأصوات أو خلل في البنيات الصرفية و التركيبية.

و لذا فإن النحو في فكر الباحثين اللغويين ما هو إلا سلسلة كلامية بدايتها الصوت، و من ثم كان تعريف اللغة عند ابن جني قائما على دلائل منطقية طبيعية و تداولية "و حد اللغة أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[1].

فما الصوت 'إلا الطاقة الكامنة داخل الإنسان، يفسح لها بالخروج عبر جهازه النطقي فيتحول إلى عبارات عازمة على القول. تترجم الحركات و الأصوات إلى كلمات تحمل معاني مشتركة بين المتكلمين، معاني مستقرة في النفس البشرية و ملتفة حولها و مضمرة في مظاهر الكون الكثيرة.

[1]- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ج١، ص٣٤.

و الصوت هو البعد الأول و النهائي للغة التي حكمت بقواعد التأسيس و الغاية. و ما تلك الحركات الإعرابية أو البنيات الصرفية و التآلفات الجملية إلا غايات بلغتها النفس البشرية و حققتها و لكن كيف يمكننا أن نفسر علاقة الظواهر الصوتية بالأحكام النحوية و ما السبيل المؤدي إلى ذلك؟ و هل فرضيتنا المبنية على أن كثيرا من قضايا الصرف و النحو و البلاغة مصدرها صوتي؟ إنها آمارات أردنا تتبعها لنثبت بوجه آخر حقيقة الضوابط اللغوية التي تحكم اللغة و تتصرف في جزئياتها و تحفظ لها نظامها؟

١- معالم التوجيه الصوتي للنظرية الصرفية:

تمتلك اللغة ميزانا صرفيا عجيبا، حكم كل البنيات الفعلية و الاسمية و حتى الحرفية، و ضبطها على موازين مختلفة تختلف بطبيعة الكلمة العربية. فالأفعال لها ميزانها الصرفي المأخوذ من الجذر الثلاثي (فعل) و الأسماء لها صيغها الناجمة عن اعتماد فكرة الأصل و الفرع، و الحروف لها بنيات أحادية مثل الهمزة (همزة النقل) و ياء الجر، و كاف الشبيه و ثنائية مثل حروف النصب و الجزم نحو، لم، و لن، و ثلاثية نحو، كان، و كيف، و إنما و غيرها.

أ- الميزان الصرفي و قواعد التوجيه الصوتي:

علم الصرف في بنائه و تشكله له علاقة وطيدة بعلم الأصوات، حتى إن ابن جني يوضح ذلك في نص منظر للقضية شارح لها، يقول: "أن تأتي إلى الحروف الأصول... فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصريف فيها

و التصريف لها، نحو قولك: ضرب، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: يضرب أو اسم الفاعل قلت ضارب، و اسم المفعول قلت: مضروب او المصدر قلت: ضربا أو فعل ما لم يستقم فعله قلت: ضرب... و إن أردت أن الفعل كان أكثر من واحد على وجه المقابلة. قلت: ضارب. فإن أردت أنه استدعى لضرب. قلت: التضرب... و على هذا عامة التصريف في هذا النحو من كلام العرب، فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول كما يراد فيها من المعاني المزادة منها و غير ذلك"[1]

فهذا النص تعريف كوني للميزان الصرفي و بيان لجزئياته التي تتشكل من الحروف الأصول فتتميز بذلك الأصول عن الزوائد و المذكور عن المحذوف و المتقدم من حروفها عن المتاخر و كذا بيان الحركات و السكنات في الكلمة الواحدة.

فالميزان الصرفي الذي اختاره اللغويون العرب متكون من ثلاثة أحرف هي الفاء و العين و اللام مجموعة في قولهم: (فعل) على أن يكون كل حرف من هذا الميزان مقابل بالأصل من صول الكلمة؛ فالفاء تقابل الأصل الأول من الكلمة و العين الأصل الثاني

و اللام الاأصل الثالث منها. مع تماثل هذه الحروف في الحركات و السكنات نحو: كتب، درس، على وزن فعل، و مكتب، مفعل و هكذا.

---

[1]- ابن جني: التصريف الملوكي، تحقيق ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩ه- ١٩٩٨م، ص١٢-١٣.

و ما خالف الاستعمال اللغوي نحو: قام، و وعى فإن الوزن في هو (فعل) على اختلاف بنية الكلمة، فان الوزن في المضارع يكون بضم العين في: يقوم، و يقول، و يقود... و الصيغة هنا لها رؤية افتراضية على اعتبار ما كان و ما سيكون.

و من الصيغ التي خالفت الاستعمال اللغوي الفعل الخماسي: اصطبر، و ازدهر، فان الأصل المفترض لهاتين الصيغتين هو وجود التاء بدل الدال و الطاء نحو ازتهر و اصتبر.

لقد أدرك الخليل طبيعة اللغة و تبين له أهمية البناء الصرفي في تشكيل الكلام، فقد صنف هذه الأبنية إلى ثلاثية و رباعية و خماسية لا تقل عن ثلاثة أحرف؛ "حرف يبتدأ به، و حرف تحشى به الكلمة، و حرف يوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل سعد، وعمر، و نحوها من الأسماء بدئ بالعين، و حشيت الكلمة بالميم و وقف على الراء فأما زيد وكيد فالياء متعلقة لا يعتد بها"[1]

ثم إنه مضى يحدد معالم الدرس الصرفي الذي يرتد في أغلبه إلى صفات الأصوات، إذ لا يمكن اجتماع صوتين من مخرج واحد يحدث بينهما تنافر و ثقل في النطق ينجم عنه بناء غريب في اللغة. و هو ما يسمى في عرف اللغويين المعرب و الدخيل، يقول الخليل: "فان وردت عليك كلمة رباعية و خماسية معراة من حروف الذلق أو الشفوية و لا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب، لأنك لست واحدا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا و فيها من حروف الذلق و الشفوية واحد أو اثنان أو أكثر... نحو

[1]- كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م، ج١، ص٣٥-٣٦.

الكشعثج، و الخضعثج، و الكشعطج و اشباههن، فهذه مولدات لا تجوز في كلام العرب لأنه ليس فيهن شيئ من حروف الذلق[١] و الشفوية[٢]".

فهذا معيار من معايير صحة العربية، ينضاف إليه معيار آخر على طالب اللغة و الراغب فيها أأن يعرفه و هو حرفا العين و القاف، إنهما شرطان مهمان في صلابة اللغة و قوة جرسها[٣]. يقول: " فإذا اجتمعا أو أحدهما في بناء حسن البناء لنصاعتهما، فان كان البناء اسما لزمته السين أو الدال مع لزوم العين أو القاف؛ لأن الدال لانت عن صلابة الطاء و كزازتها و ارتفعت عن خفوت التاء فحسنت، و صارت حال السين بين مخرج الصاد و الزاي كذلك. فمهما جاء من بناء اسم رباعي منبسط معرى من الحروف الذلق و الشفوية فانه لا يعري من أحد حرفي الطلاقة أو كليهما و من السين و الدال أو أحدهما..."[٤]

و بعد ما أنهى الخليل من تفصيل قوانين البناء الصوتية، و التشدد على ضرورتها، انصرف الى بسط و تمثيل طرائق الأبنية و عددها، فالثلاثي يتصرف على ستة أوجه وتسمى مسدوسة نحو، ضرب، و ضبر... و الرباعي يتصرف على أربع و عشرين وجها وذلك أن حروفها أربعة تضرب في وجوه الثلاثي (٤x٦) =٢٤ نحو: عبقر، عبرق... والخماسي يتصرف على مائة و عشرين وجها. و ذلك أن وجوهها خمسة أحرف تضرب في وجوه الرباعي أي ٥x٢٤ =١٢٠ نحو: سفرجل و سفرلج[٥].

---

[١]- و حروف الذلاقة هي: ر، ل، ن، أما الحروف الشفوية فهي: ف، ب، م.

[٢]- كتاب العين، ج١، ص٣٧-٣٨.

[٣]- يقول الخليل: "العين و القاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه لأنهما أطلق الحروف و أضخمها جرسا" العين، ج١، ص٣٨.

[٤]- المصدر نفسه، ج١، ص٣٨.

[٥]- المصدر نفسه، ج١، ص٤٢.

و هكذا تشكلت اللغة، و سار كلام العرب المستعمل على فكرة التقاليب التي توسع في شرحها ابن جني، و تضافرت قضايا صوتية كثيرة لتصنع لنا الصرف العربي نحو: الابدال و الإعلال و القلب و الإدغام و غير ذلك.

٢- معالم التوجيه الصوتي للنظرية النحوية:

تتبدى معالم النظرية النحوية في جملة من القضايا الصوتية منطلقها الرئيس الصوت المفرد الذي ينشق إلى جزئين هما: الصوائت و الصوامت التي تشكل في تناسب عجيب الكلمة العربية تسيرها قوانين المماثلة و المخالفة و الإبدال و الإدغام و الإعلال. و إليك بداءة تتبع لبعض القضايا النحوية التي يتبين فيها دور الصوت في بيان الحكم النحوي.

أ- الحركات الصوتية و الحركات الإعرابية أي علاقة بينهما؟

تنتظم الكلمة العربية في النطق و الكتابة بواسطة نظام من الحركات و السكنات، هذا النظام يقوم على فكرة المقطع التي أشار إليها الفارابي بأنها تتابعات من الصوامت

و الصوائت يقول: " كل حرف غير مصوت أتبع بمصوت قصير به، فإنه يسمى المقطع القصير، و العرب يسمونه الحرف المتحرك من قبل أن يسمون المصوتات القصيرة حركات، و كل حرف لم يتبع بصوت أصلا، و هو يمكن أن يقرن له فإنهم يسمونه الحرف الساكن. و كل حرف غير مصوت قرن به مصوت طويل فإنا نسميه المقطع الطويل"[١].

و قد أدرك ابن جني أن الحركات جزء من الحروف؛ ذلك أننا ننطق بها و نحصل على بعض الحروف بإشباع الحركات، يقول: "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين،

[١]- الفارابي: كتابه الموسيقى الكبير، ص١٠٧٥.

وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، و هي الفتحة و الكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، و الكسرة بعض الياء و الضمة بعض الواو"[١]. إلا أن السبب في تسميتها حركات "لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به و تجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها..."[٢]

و ترتقي هذه الحركات عند النحوي فيجعلها أعلاما على وظائف نحوية؛ فهي علم على الفاعلية و المفعولية و الإضافة و غير ذلك.

و نظرا للعلاقة الوطيدة بين الحركات و الحروف، حدث تعاقب بينهما في الدور الوظيفي؛ فمن الحروف ما يجري مجرى الحركات نحو: "الألف و الياء و الواو، إذ أعرب بهن في الأسماء الستة: أخوك و أبوك و نحوهما، و في التثنية و الجمع على حد التثنية نحو: الزيدان و الزيدون. و منها النون إذا كانت علما للرفع في الأفعال الخمسة و هي: تفعلان و يفعلان و تفعلون و يفعلون و تفعلين"[٣]. و قد تحذف هذه الحروف استخفافا نحو قوله تعالى: "و الليل إذا يسر"[٤]. و للجزم نحو: لم يرم، لم يدع و أشباههما. إذ حذفت الياء في المثال الأول، و الواو في المثال الثاني لوجود قرينة دالة عليهما و هي الكسرة و الضمة.

الحركات و الحروف تكاد تتساوى في وظيفتها اللغوية، فهي عناصر كتابية تعين على إبراز ضوابط صوتية و نحوية. و قد توسعت العرب في كلامها باستعمال الحركات دليلا على ما تقول. يقول ابن يعيش: "ألا ترى أن الرجل إذا أقر فقال لفلان: عندي مائة غير

---

[١]- سر صناعة الإعراب، قدم له و حققه: فتحي عبد الرحمان حجازي، و أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، ج١، ص٢٨.
[٢]- المصدر نفسه، ج١، ص٣٦.
[٣]- الخصائص، ج٢، ص٣١٨.
[٤]- الفجر/٤.

درهم برفع "غير" يكون مقرا بالمائة كاملة، لأن غير هنا صفة للمائة و صفتها لا تنقص شيئا منها. و كذلك لو قال له: علي مائة إلا درهم كان مقرا بالمائة كاملة لأن "إلا" تكون وصفا كغير. و لو قال له عندي مائة غير درهم أو إلا درهما لكان مقرا بتسعة و تسعين لأنه استثناء"[١].

لقد بات من الضروري في النحو العربي العمل بالنظام الصوتي الذي يفرض توجها معينا للنحو؛ لأن اللغة ذات خاصية طبيعية تركز إلى قوانين الطبيعة، و تلتزم بالذوق و الحس، و ما خالفهما فهو مردود. "فحين تحرص اللغة على التناسب الصوتي، فإنها تضحي بقضايا لغوية أخرى، فقد ضحت بقيمة التبعية الإعرابية في النعت، فيما سمي الجر بالمجاورة في قولهم: هذا جحر ضب خرب، و هذا ماء شن بارد، بجر كلمتي خرب

و بارد، و هما تابعتان لكلمتي جحر و ماء المرفوعتين خبرا"[٢] .

فالحركات الإعرابية في أساسها هي جزء من الانسجام الصوتي الذي يتحقق في الكلمة العربية الواحدة، و حتى بين الكلمات داخل التركيب ليرقى إلى تفسير الفروق النحوية

و الدلالية الدقيقة بين التراكيب العربية المتشابهة في الألفاظ و المختلفة في الحركات لا يدركها إلا عالم متخصص في اللغة يمتلك نظرة فاحصة . فقد "روي عن ابن الانباري أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس. و قال له: إني لأجد في كلام العرب حشوا، فقال له العباس في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ثم

---

[١]- شرح المفصل.....؟؟؟؟

[٢]-أحمد كشك: من وظائف الصوت اللغوي،، ط١، ١٩٨٣.ص١٦

يقولون: إن عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة و المعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف اللفظ. فقولهم: عبد الله قائم إخبار عن قيامه، و قولهم: إن عبد لله قائم جواب عن سؤال سائل، و قولهم: إن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني"[١].

لقد توسعت العناية بالحركات و جعلها بيانا لصيغ كثيرة تتمايز فيما بينها. حتى تتنوع أساليب التعبير عن المعاني الدائرة في الأذهان و المنقولة عن الأفراد و الأعيان، إذ نجد العرب يقولون فيما روي ابن فارس في صاحبه أن العرب تقول: " مفتح للآلة التي يفتح بها، و مفتح لموضع الفتح، و مقص للآلة و مقص للموضع الذي يكون فيه القص،

و محلب للفتح يحلب فيه، و محلب للمكان يحتلب فيه ذوات اللبن"[٢] .

غير أن الذي نعنيه هنا ليس التركيز فقط على العلامات الإعرابية التي هي أعلام على معان، و إنما الكلام ينسحب على الحركات الصوتية التي تمثل مع الحرف مقطعا،

و تساعد على نطقه و وضوحه و بيان دوره.

فدراسة الكلام عند النحاة ورد ملازما لكثير من المصطلحات ذات علاقة بالصوتيات نحو: الخفة و الثقل، و السعة، و الاستعمال و غير ذلك. فهذا أبو علي الفارسي يتجه إلى تعليل كثرة استعمال المعرب على المبني إلى قوله: إن العرب "تركوا بعض الكلام مبنيا غير معرب: نحو: أمس، و هؤلاء، و أين، و كيف، و كم، و إذ، و احتملوا ما لا يؤمن معه من

---

[١]- دلائل الإعجاز، ص٢٤٢.

[٢]- الصاحبي في فقه اللغة، ص١٦١.....؟؟؟

اللبس، لأنهم إذا خافوا ذلك زادوا كلمة أو كلمتين، فكان ذلك أخف عليهم من تجشمهم اختلاف الإعراب و اتقائهم الزيغ فيه"[1].

و العلاقة القائمة بين الحركات الإعرابية و الحركات الصوتية، تتلخص في أن الأولى اختصت بالمعاني النحوية، كالفاعلية و المفعولية و الإضافة، و أن الثانية شرط في صحة الكلمة و نطقها؛ ذلك أن الكلام لا يستقيم إلا بالحركات المتعاقبة و المتجاورة يتبعها السكون ليكون نظاما مقطعيا يعكس نبرات التكلم و تمفصلاته.

ب- العلل النحوية و القانون الصوتي:

قام نظام العلة النحوية في كثير من تفاصيله على قوانين صوتية ترتد إلى الخفة والثقل و القوة، وطول الكلام والاستئناس، و المجاورة أو الإتباع وغير ذلك. حيث إن النحاة كانوا ميالين إلى الذوق و الحس المرهف في تعاملهم مع لغتهم، لتمييز متشابهيها وتصنيف قضاياها، وتأسيس الأحكام النحوية التي التي تحفظ للغة نظارتها و بقاءها.

ا/ علة النقل:

تعتمد هذه العلة على السماع و الاستعمال، إذ يشعر اللغوي أن في الكلام المستعمل ثقلا يجب التخلص منه بطرق شتى، أهمها تخصيص الحركات للكلمات المناسبة، فالجر مناسب للأسماء ثقيل على الأفعال و خلاف ذلك الجزم الذي هو من خصائص الفعل،

و إذا شابه الاسم الفعل في صيغته و في معناه فإن هذا الاسم لا يجر و إنما يفتح آخره تشبيها له بالفعل المضارع، إذ أن العرب عاملت مثل هذا الاسم معاملة ما تستثقل من

[1]- ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ج٢، ص٣٤.

الكلام؛ لأن الفعل أثقل من الاسم. و من ثم نشأ درس الممنوع من الصرف في النحو العربي، يقول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية: "واعلم أن ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام و وافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون

و منعوه ما يكون لما يستخفون و ذلك نحو: أبيض و أسود و أحمر و أصفر، فهذا بناء أذهب و أعلم فيكون موضع الجر مفتوحا، استثقلوه حين قارب في الكلام و وافق في البناء"[١].

و لعل علة الثقل الصوتية تتوزع في قضايا نحوية كثيرة منها باب المعارف؛ فالمعرفة أثقل من النكرة و لذا منع من الصرف فلا يجر، و الاسم النكرة لا يحتاج إلى علامة لتوضحه، أما المعرفة فإنه يحتاج إلى علامة، و أن ما لا يحتاج إلى علامة هو الأصل فكانت علة الثقل سببا في ظهور تعليلات كثيرة نحو: الأصل و الفرع، فتمايزت النكرات عن المعارف. يقول سيبويه في باب أفعل إذا كان اسما و ما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد: "فما كان من الأسماء أفعل، فنحو: أفعل و أزمل و أيدع و أربع، لا تتصرف في المعرفة لأن المعارف أثقل و انصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال،

و تركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل لثقل المعرفة عندهم"[٢].

فالضوابط التي أقرها سيبويه في هذه النصوص ليس لمجرد التقعيد و إنما لأجل الاحتذاء بها في الاستعمال اللغوي، فتستقيم اللغة، و يثبت عندهم الصحيح و يسقط الفاسد.

---

[١]- الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٣، ج١، ١٩٨٨م، ص٢١.
[٢]- المصدر نفسه، ج٣، ص١٩٤.

فمبدأ الثقل مرده إلى ما ذهب إليه النحويون"من تباين أنواع الكلم في الأولوية بالمعنى المعروف ، والذي يتوافق ما تمخضت عنه البحوث التجريبية".[1]

ب/ علة الخفة:

و ما يعرف بالاقتصاد اللغوي في الدرس اللساني الحديث، و مفاده أن المتكلم يرغب في إيصال أفكاره بأقل جهد ممكن. إما بيان دور هذه العلة في توجيه الأحكام النحوية،

و ارتقاء الأساليب العربية، و من نحو ذلك ما عمدت إليه العرب من حذف التنوين في اسم الفاعل و مفعوله فيصير بمثابة المضاف و المضاف إليه نحو قولهم: كتاب خالد. إنهم ميزوا بين التركيبين في قولنا: ضارب زيد، و ضارب زيدا، ففضلوا الأول على الثاني لخفته. مع أن التنوين في المثال الثاني لا يفيد تعريفا و لا تخصيصا[٢].

فالعدول إلى الخفة ضرب من وضع اللغة في مسارها الصحيح، فتأنس لها النفس، ويثبت في الاذهان. ثم إن الخفة قوة للغة تؤهلها لأن تنتظم ضمن اللغات الأكثر حضورا و تعميرا.(٣)

---

١ -منى إلياس، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ في المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي،ص٤٩.

٢-ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، ص٢٧٧.

٣-تشير الدراسات اللسانية الحديثة أن اللغة العربية تمتلك البقاء في حروفها و نظامها؛إذ يحافظ على بقاء الأصوات والحروف و الكلمات.

فالخفة عند العرب تقود الى الاختصار و هي أيضا تؤدي إلى الاستغناء. و هما علتان

يسوقهم سيبويه لتبرير الاستعمال، فقولنا: "هذا أول رجل فهي أشد اختصارا من هذا أول الرجال. و هذا ما يؤكده في قوله: "فان أضفت فقلت: هذا أول رجل، اجتمع فيه لزوم النكرة و أن يلفظ بواحد و هو يريد الجمع، و ذلك لأنه أراد أن يقول: أول الرجال، فحذف استخفافا و اختصارا، كما قالوا: كل رجل يريدون كل الرجال، فكما استخفوا بحذف الألف و اللام استخفوا بترك بناء الجميع و استغنوا عن الألف و اللام و عن قولهم: خير الرجال و أول الرجال"[1].

لقد اتحد القصد و الحس في توجيه اللغة، و بيان الحكم النحوي و تحققت معهما السهولة

و اليسير في الخطاب اللغوي الدائر بين الناس. و في هذا كله قوة و ثبات للقوانين النحوية.

ج/ علة القوة:

من العلل التي لم تختص بباب نحوي، و إنما جاءت متعلقة بسائر أحكام اللغة

و ظواهرها؛ فالقوة عند سيبويه: "مفهوم شامل يجمع مفهوم العمل و غيره من المفاهيم المتعلقة به،... و هو متشعب لا يختص بالعنصر فقط، بل إنه يقع على العنصر

(١)-الكتاب،ج١،ص٢٠٣.

و التركيب و الحركة و غيرها"[1].

فالقوة تقود النحوي الى تفريع أحكام النحو إلى أصلية و فرعية، و تغليب ما فيه قوة لجعله أصلا نحو الابتداء و المعرفة كما نتبينه في نص الكتاب: "هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنيا عليها ما بعدها و ما أشبه المصادر من الأسماء و الصفات، و ذلك قولك: الحمد لله، و العجب لك، و الويل لك، و التراب لك، و الخيبة لك، و إنما استحبوا الرفع فيه لأنه صار معرفة و هو خبر فقوي في الابتداء بمنزلة عبد الله و الرجل الذي تعلم، لان الابتداء إنما هو خبر، و أحسنه إذا اجتمع نكرة و معرفة أن يبتدئ بالأعرف و هو أصل الكلام"[2].

فالفهم المجرد للغة يفترض أن يكون الأصل هو الذي يبدأ به الكلام و يتبعه الفرع، لأنه تفسير له و حتى يكون الكلام مفهوما و واضحا.

فمبدأ الأصل رابط مشترك لكل العلل النحوية، ثم إن هذه العلل السابقة الذكر و التي أوعزناها إلى أسباب صوتية و صرفية فإنها تمتد إلى الأحكام النحوية، و بذلك يكون النظام اللغوي مؤسسا على أسباب صوتية يبررها الصرف و النحو و الدلالة.

ج- التنوين مبدأ صوتي ينتهي إلى حكم نحوي:

التنوين عبارة عن نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظا لا كتابة، و هو علامة من علامات الاسم كما يرى النحاة.

---

[1]- سعيد حسن بحيري: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، ط١، ٩٨٩، مكتبة الأنجلو المصرية، ص١٥٣.
[2]- الكتاب، ج١، ص٣٢٨.

لقد جعل للتنوين قيما صرفية و نحوية، حيث كان علامة مميزة للتنكير و كما ألحق بأسماء الأفعال نحو: صه و مه، و أسماء الأعلام الأعجمية نحو: نفطويه و سيبوبيه، و خالويه و غير ذلك...

كما قام على الاختزال التركيبي، فهو بديل عن كلمة محذوفة؛ في نحو قولنا: أذن المؤذن لصلاة الصبح فكنت حين إذ أذن المؤذن مستيقظا. فيصير التركيب بوجود التنوين على النمط الآتي: أذن المؤذن لصلاة الصبح فكنت حينئذ مستيقظا.

لقد أدرك اللغويون قيمة التنوين النحوية و الدلالية، فهذا ابن يعيش يسوق لنا مناظرة جرت بين الكسائي و أبي يوسف، حول قيمة النحو. يقول: "اجتمعت و أبو يوسف عند هارون الرشيد فجعل أبو يوسف يذم النحو و يقول: ما النحو؟ فقلت: – و أردت أن أعلمه فضل النحو – ما تقول في رجل قال لرجل أنا قاتل غلامك. و قال آخر: أنا قاتل غلامك أيهما كنت تأخذ به. قال آخذهم جميعا، فقال له هارون أخطات و كان له علم بالعربية فاستحى و قال كيف ذلك؟ فقال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال أنا قاتل غلامك بالإضافة لأنه فعل ماض، فأما الذي قال: أنا قاتل غلامك بلا إضافة فإنه لا يؤخذ به لأنه مستقبل لم يكن بعد كما قال الله تعالى: "و لا تقولن لشيئ إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله"[1]"[2].

---

[1]- الكهف/ ٢٣-٢٤.

[2]- السيوطي، الأشباه و النظائر، ج٢، ص٢٤٥.

فالتنوين حسم الموقف بين الجاني و الذي لم يرتكب شيئا؛ فهذا باب واسع فتح الأمر على حكم نحوي و آخر فقهي؛ إذ أن العبرة بالزمن الذي دل عليه التنوين؛ فالماضي حدث وانقضى و وجب محاكمة الجاني الذي نطق بعبارة الماضي أما الثاني فالحدث فيه لم يقع بعد و لذا فهو بريئ مما ألحق به.

د- النداء بين التشكل الصوتي و الحكم الإعرابي:

لم يكن أسلوب النداء في النحو العربي سوى جملة هامة من النشاطات و التفاعلات الصوتية و النفسية المعبأة بالمقاصد و النوايا. تساق هذه الخلجات النفسية في مساقات لسانية تميزها حروف العلة أو المصوتات نحو: الألف و الواو و الياء، و ترتبط ببنية تركيبية توحي بالغرض المقصود و هو طلب المتكلم إبلاغ المخاطب سواء كان قريبا أم بعيدا.

و قد وصلنا من نحاتنا القدماء أن أداة النداء (يا) "يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيئ المتراخي عنهم، و الإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل"[1].

و يرى الخليل و سيبويه و ابن يعيش أن النداء منصوب، و ما بني على الضم فهو في محل نصب، و أن أدوات النداء صارت توحي بالفعل المضمر[2] و تبعه البصريون في جعل المنادى مفعولا لفعل محذوف وجوبا، و خالفه الكوفيون في أن المنادى المعرف المفرد

---

[1]- الكتاب، ج٢، ص٢٣٠.

[2]**المصدر نفسه** ج٢، ص١٨٢، و شرح المفصل، ج١، ص ٣١٦.

معرب. أما الفراء فقد وقف موقفا وسطا في اعتبار المنادى مبني على الضم إلا أنه ليس بفاعل و لا مفعول[١].

هذه الأحكام النحوية المتباينة كانت نتيجة اختلاف الرؤية في تفسير التركيب الندائي. فهل هو حالة من حالات التنبيه التي يستعملها المتكلم في موقف ما[٢] او جملة غير اسنادية[٣] او شبه جملة[٤] ؟. و مهما يكن من أمر فإن الحكم على التركيب الذي يغلب عليه الجانب التصويتي الدلالي، يكون موجها لغرض وضع له، و هو التنبيه و الإبلاغ .

"فالنداء دلالة موصولة بالتركيب سواء في صورة الاعتراض أو صورة التأكيد لمكون من مكونات الإسنادية، و يقتضي النداء المتكلم و السامع و تحديد مقام الخطاب في بنية نحوية نغمية معينة"[٥].

إنه مشروع اللغة المنطوقة، لغة المشافهة، الآنية التي ترتبط بموقف كلامي معين. صعب تحديد نوع تركيبه؛ فقد عده النحاة تركيبا إنشائيا طلبيا في بنيته السطحية و خبريا في بنيته المضمرة[٦] و قد يلتبس النداء بأغراض أخرى نحو: الدعاء و الاستغاثة و الندبة

---

[١]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين و الكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت، ج١، ص٢٢٣.

[٢]- هذا رأي مهدي المخزومي، الذي يرى أن النداء"أسلوب خاص يؤدي وظيفة بمركب لفظي، و له دلالة يحس بها المتكلم و السامع". ينظر: في النحو العربي نقد و توجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ص٥٣.
فهذا الأسلوب الخاص يعتمد على المضمرات النفسية بين المتكلمين و السامعين أكثر ما يستند إلى التراكيب النحوية الظاهرة، و لذا غلب عليه طابع التصويت و إطالته بحروف المد الدالة عليه.

[٣]- هذا الرأي لعبد الرحمان أيوب، الذي ينفي الاسناد عن أسلوب النداء لأنه ليس جملة اسمية و لا فعلية. ينظر: في النحو العربي نقد و توجيه، ص٥٣.

[٤]- برجشتراسر، في التطور اللغوي للغة العربية، تعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، و دار الرفاعي، الرياض، ١٩٧٢م، ص١٢٥.

[٥]- المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل و النظرية، مدونة المسعدي الفارسي، المدني، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس ١٩٩١م، ص٢٢٨.

[٦]- ينظر: المرجع نفسه، الموضع نفسه.

والتصغير.

❖ فامأ الدعاء نحو قولنا: خلصنا اللهم من هذا المجرم القاتل؛ فالاسم "اللهم" ضرب من الاعتراض و التوسعة الموقعية، و هو يفيد الدعاء و النداء، و في الدعاء نداء و إسماع لما يريده المتكلم من تحقيق نوايا من دفع الشر و جلب الخير و غير ذلك. و جوانب النداء هنا في تطويل الحروف نحو: اللام في كلمة "اللهم" و تشديد الميم. الذي يفيد إصرار المنادى بالدعاء لتمني تحقيق طلبه.

❖ أما الندبة فتلتبس بالنداء، فيتحول النداء ندبة أو الندبة نداء.

"و ليس من الصعب رؤية النداء يبلغ حد اليأس ليدخل في الندبة كما أنه ليس من الصعب السهو في الندبة عن اليأس لتوهم الميت لم يمت مدة مناداته ب "يا" "[1].

إلا أن نقطة الاختلاف في استعمال أداة (وا) في الندبة و عدم استعمالها في النداء لأن الأصوات تعكس الحالات النفسية للمتكلم سواء أكان مناديا أم متوجعا باكيا؟.

فالنداء ينحرف "من القرب إلى البعد و من الاطمئنان إلى الخوف و التوجع ينحرف صوته من "يا" الى "يه" فإلى "وه" فإلى "وا" و "وي". و نصل من صوت النداء إلى أصوات الولولة و التفجع كما نصل من حالة الطلب بالنداء إلى حالة اليأس من المنادى الذي يعز علينا"[2] و العلاقة بين ياء النداء و واو الندبة تترجم المد الحاصل من النداء و التفجع ،اذ

---

[1]- نعيم علوية، الاختلاج اللساني، سيمياء التخطيط النفسي، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩٢م، ص٣٧.

[2]- المرجع نفسه، ص٣٨. و يذكر ابن يعيش سبب زيادة الألف في آخر الياء أو الواو: "و لما كان مدعوا بحيث لا يسمع أتوا في أوله ب "يا" أو "وا" لمد الصوت، و لما كان يسلك في الندبة و النوح مذهب التطريب، زادوا الألف آخرا للترنم، كما يأتون بها في القوافي المطلقة و خصوصا بالألف دون الواو و الياء، لأن المد فيها أمكن من أختيها" شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه و فهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م، ج١، ص٣٥٨.

الياء تتحول واوا، و يتحول الواو ياء، بخلاف الياء التي تكون لوقف النداء و الصراخ. فالكسر انكسار للصوت و انحدار له نحو السكون و التوقف.

معالم التوجيه الصوتي للنظرية البلاغية:

البلاغة إحدى المعالم الكبرى التي استحوذت بلب النقاد و الأدباء، على اعتبار أن النصوص محل الدراسة تقوم على جانبين هامين هما: الجانب اللغوي، و الجانب الجمالي، إذ يتمازج الجانبان في تناغم كبير يفضي إلى صورة أدبية مكتملة لها أبعاد مختلفة

و عميقة ترتد الى الأصل الأول الذي تشكلت منه و فيه النصوص؛ إنها اللغة التي يظل النص محكوما بها فتوجهه و تحرص على تشكيل ضوابط للحفاظ على بقائه و بلاغته. هذه الضوابط تنهض على أدنى جزئيات اللغة المتمثلة في الأصوات. ولكن كيف تنهض هذه الأصوات أو بالأحرى الحروف المشكلة للنص المكتوب على خدمته بأن تجعل منه نصا خالدا، ببلاغته؟

لعل الإجابة عن هذه الإشكالية تقودنا إلى واحدة من أهم منعطفات الفكر اللغوي في التاريخ العربي، و هي نظرية النظم التي ثبتت في الأذهان فكرة الإعجاز القرآني و كذا كل ما ينسحب عليه نظم الناظم من نثر و شعر و غيرهما مما حفظته لنا الخزانة الأدبية عبر العصور.

١- من نظم الحروف إلى نظم الكلمات يبرز الصوت اللغوي:

لم يعبر الجرجاني إلى بسط معالم نظرية النظم التي تعد جوهر البلاغة وهدفها الأول، حتى يتحدث عن نظم الحروف، لأن النظم نظمان نظم الحروف و نظم الكلام؛ فنظم الحروف: "هو تواليها في النطق فقط، و ليس نظمها بمقتضى عن معنى، و لا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل، اقتضى أن يتحرى في نظامه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال: ربض، مكان ضرب، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"[١] و بخلاف ذلك يقف نظم الكلام الذي يتتبع فيه الناظم أثر المعاني في النفس، يقول: "أما نظم الكلام فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتضي في نظمه آثار المعاني و ترتيبها على حسب ترتيب المعني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، و ليس هو النظم الذي معناه ضم الشيئ إلى الشيئ كيف جاء واتفق"[٢].

و إذ يورد الجرجاني حديثه عن نظم الحروف بإزاء نظم الكلام ليوضح بذلك دقائق النظم المعجز الذي يتلخص في أن المزية عنده ليس بنية الكلمة المفردة و إنما هو النظم الذي يضمها. و ما ينبغي أن يراعي فيه، أما ما تتطلبه الكلمة المفردة من عذوبة ورقة و حسن جرس لا فضل له في الفصاحة، و إنما هو مجرد استحسان في السمع.

و لعل السر وراء تأكيد رفض الاعتبار بنظم الحروف و الاعتداد بنظم الكلم، لأنه يخرج فهم النص المعجز عن إطاره الصحيح، فيقع الفهم في شناعات و بدع تزج به في

---

[١]- دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠-١٩٩٩م، ص٥٦.
(٢المصدر نفسه، ص٥٦.

متاهات الفهم الضال. يقول: "واعلم أنا لا نأبى أن تكون حذاقة الحروف، و سلامتها مما يثقل على اللسان داخلا فيما يوجب الفضيلة، و أن تكون مما يؤكد أمر الإعجاز و إنما الذي ننكره رأي من يذهب إليه أن يجعله معجزا به وحده، و يجعله الأصل و العمدة فيخرج إلى ما ذكرنا من الشناعات ثم إن العجب كل العجب ممن يجعل كل الفضيلة في شيئ هو إذا انفرد لم يجب به فضل البتة"[1].

إذا الرفض مؤسس على عدم اعتبار تناسب الحروف و انسجامها يحقق نظما وحده، و إنما ينبغي أن يراعى في ذلك تآلف هذه الكلمات و انتظامها مع غيرها. و استدعاء المقام للسهولة و اليسر، مما يقوي المزية و يؤكد الحسن.فمراعاة الانسجام بين الحروف و عدم تنافرها شرط من الشروط الواجب تحققها في النظم حتى لا يحدث خرق للجرس و ثقل في اللسان على نحو ما قاله الشاعر:

و قبر حرب بمكان قفر و ليس قرب قبر حرب قبر

و قول أبي تمام:

و المجد لا يرضى بأن ترضى بأن يرضى امرؤ يرجوك إلا بالرضا

لقد حدثت قلقلة في الكلمات المؤلفة للبيتين نتج عنها تنافر كما يسميه علماء البلاغة؛ فالكلمات المختارة هنا لم تكن حذو المقام و لا مناسبة له، بل أحدثت فيه اضطرابا حدا بالقارئ إلى النفور و نبذ الكلام المساق.

[1]- دلائل الإعجاز، ص٣٧٩.

إن الرؤية الشاملة التي تركها لنا عبد القاهر الجرجاني تفرض علينا أن ننظر إلى الجزء و قيمته – لا بمفرده – بل داخل الكل؛ أي لا يمكن أن يحدث الصوت المفرد أثرا بمعزل عن التركيب الذي يخضع لنظام لغوي قوي تحكمه ضوابط النحو و أبعاد المقام.

فالقوة الصوتية تستمد من قوة التركيب و حسن التأليف و ماااللغة إلا مجموع علامات و آمارات يحركها الإنسان فتستقر دلالاتها في النفس، و تثبت في العقل.

و لعل الرائي هنا يدرك ان الامر بيد مستعمل اللغة، فهو الذي يوجه و يرتقي بالألفاظ و المعاني، و يجعل هذه الألفاظ لتلك المعاني، فيتبع هذه بتلك استجابة لمتطلبات القول

و مناسباته.

و يبقى أن نقول: إن المتحدث يطبع كلامه بنبرات صوتية تبعا لمقاصده؛ فإذا كان غاضبا فإن الأصوات التي تساق في تراكيب كلامه تتفجر غضبا و حنقا، و يحدث العكس إذا كان فرحا جذلانا، و يختار لكلا الموقفين عبارات و ألفاظا تحقق انسجاما و ملاءمة في التركيب و المقام.